

No. 44952*

**Cyprus
and
Syrian Arab Republic**

Agreement between the Government of the Republic of Cyprus and the Government of the Syrian Arab Republic on the promotion and reciprocal protection of investments. Damascus, 10 June 2007

Entry into force: *31 December 2007 by notification, in accordance with article 14*

Authentic texts: *Arabic, English and Greek*

Registration with the Secretariat of the United Nations: *Cyprus, 23 May 2008*

**Chypre
et
République arabe syrienne**

Accord entre le Gouvernement de la République de Chypre et le Gouvernement de la République arabe syrienne relatif à la promotion et à la protection réciproque des investissements. Damas, 10 juin 2007

Entrée en vigueur : *31 décembre 2007 par notification, conformément à l'article 14*

Textes authentiques : *arabe, anglais et grec*

Enregistrement auprès du Secrétariat des Nations Unies : *Chypre, 23 mai 2008*

* *The texts reproduced below are the original texts of the agreement as submitted. For ease of reference, they were sequentially paginated. Their final UNTS version is not yet available.*

Les textes reproduit ci-dessous sont les textes authentiques de l'accord tel que soumises pour l'enregistrement. Pour référence, ils ont été présentés sous forme de la pagination consécutive. Leur version finale RTNU n'est pas encore disponible.

المادة (١٤)
الدخول حيز التنفيذ والمدة والإنهاء

١. يدخل الاتفاق الحالي حيز التنفيذ بعد ثلاثة أشهر من تاريخ الإشعار الأخير من قبل أي طرف متعاقد بإنجاز إجراءاته الداخلية للتصديق. ويبقى الاتفاق ساري المفعول لفترة مدتها عشر سنوات ويستمر سريان المفعول بعدها لفترة أخرى مماثلة مدتها عشر سنوات وهكذا دواليك.

٢. لا يمس هذا الاتفاق بحق الطرفين المتعاقدين بتعديل كامل الاتفاق أو جزء منه أو إنهائه في أي وقت خلال فترة سريان مفعوله.

٣. في حال حدوث ذلك، إذا لم يتوصل الطرفان المتعاقدان إلى الاتفاق على أي تعديل أو إنهاء هذا الاتفاق خلال ستة أشهر بعد الطلب الخطي الذي أرسله الطرف المتعاقد الذي يسعى للتعديل إلى الطرف المتعاقد الآخر، يحق للطرف الذي تقدم بهذا الطلب الإخطار عن إنهائه كامل الاتفاق خلال (٣٠) يوماً من مضي فترة الأشهر الستة. ويتم هذا الإخطار عن طريق القنوات الدبلوماسية ويعتبر إخطاراً بإنهاء هذا الاتفاق. وفي هذه الحالة، ينتهي العمل بالاتفاق بعد ستة أشهر من تاريخ استلام الطرف المتعاقد الآخر للإخطار المذكور، وذلك ما لم يتم سحب الإخطار باتفاق مشترك قبل انتهاء مدته.

٤. فيما يتعلق بالاستثمارات المقامة قبل التاريخ الذي يصبح فيه تعديل أو إنهاء هذا الاتفاق سارياً، تبقى أحكام المواد (١) إلى (١٤) نافذة لفترة إضافية مدتها عشر سنوات اعتباراً من تاريخ تعديل أو إنهاء الاتفاق الحالي.

إقراراً بما ورد أعلاه، قام الموقعين أدناه، المخولين أصولاً بذلك من حكومتيهما المعنيتين، بتوقيع هذا الاتفاق.

حرر على نسختين في دمشق بتاريخ ١٠ حزيران ٢٠٠٧ اليونانية والعربية والإنكليزية.

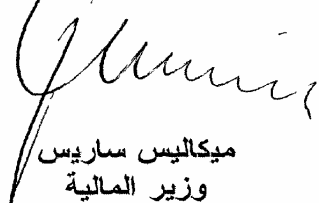
جميع النصوص أصلية بصورة متساوية. وفي حال وجود أي اختلاف في التفسير، يعتمد النص الإنكليزي.

عن حكومة
الجمهورية العربية السورية



الدكتور عامر حسني لطفي
وزير الاقتصاد والتجارة

عن حكومة
جمهورية قبرص



ميكاليس ساريس
وزير المالية

آخر، أن يدعو رئيس محكمة العدل الدولية لتسمية المحكم أو المحكمين اللذين لم تتم تسميتهم بعد. وإذا كان رئيس محكمة العدل الدولية مواطناً من أي من الطرفين المتعاقدين أو كان لا يجوز له القيام بهذه المهمة، فإن أعلى عضو يليه في محكمة العدل الدولية الذي لا يكون مواطناً من أي من الطرفين المتعاقدين سوف يدعى للقيام بالتسمية (أو التسميات) الضرورية.

٥. تحدد الهيئة التحكيمية الإجراءات المتعلقة بها ما لم يتفق الطرفان المتعاقدان على خلاف ذلك. وتتوصل هذه الهيئة إلى قرارها بما يتفق مع أحكام هذا الاتفاق ومبادئ القانون الدولي المعترف بها من قبل كلا الطرفين المتعاقدين.

٦. تتوصل المحكمة إلى قرارها بأغلبية الأصوات. ويكون مثل هذا القرار نهائياً وملزماً لكلا الطرفين المتعاقدين. وتقوم الهيئة التحكيمية المشكّلة لحل هذا الخلاف بتوضيح أسباب قرارها بناء على طلب من أي من الطرفين المتعاقدين.

٧. يتحمل كل من الطرفين المتعاقدين تكاليف المحكم الذي يقوم بتسميته، وكذلك تكاليف تمثيله في المجرى التحكيمية. إن التكاليف ذات الصلة بالرئيس وهيئة التحكيم سوف يتم تحملها مناصفة من قبل الطرفين المتعاقدين.

المادة (١٢) المصالح الأمنية الأساسية

لا يفسر أي جزء من هذه الاتفاقية لمنع أحد الطرفين المتعاقدين من اتخاذ إجراءات لتلبية التزاماته المتعلقة بالحفاظ على السلام الدولي أو الأمن .

المادة (١٣) أحكام أخرى

١. يدرس كل من الطرفين المتعاقدين بنية حسنة وبموجب قوانينه وأنظمتهم وممارساته الإدارية المتبعة، التطبيق الفعلي لدخول وإقامة المستثمرين وموظفي وعمال الطرف الآخر الذين لهم علاقة بالنشاطات المتصلة بالاستثمارات.

٢. لن يقوم الطرفان المتعاقدان وبموجب قوانينهم وأنظمتهم باستبعاد أو إعاقة وكالات النقل لدى الطرف المتعاقد الآخر ، وحيث تقتضي الضرورة يقومان بإصدار الأذونات لنقل البضائع والأشخاص المتعلقة بالاستثمار المقام.

٢. في حال تعذرت تسوية هذا النزاع بصورة ودية خلال ستة أشهر من تاريخ الإخطار الخطي المشار إليه أعلاه في الفقرة ١، يمكن إحالة النزاع، حسب اختيار المستثمر، إلى:

- المحكمة المختصة لدى الطرف المتعاقد الذي أقيم الاستثمار على أراضيه؛ أو
- معهد التحكيم للهيئة التحكيمية التابعة لغرفة التجارة في استوكهولم؛ أو
- الهيئة التحكيمية لغرفة التجارة الدولية في باريس؛ أو
- المركز الدولي لتسوية نزاعات الاستثمار (ICSID) المؤسس بموجب معاهدة ١٨ آذار ١٩٦٥ حول تسوية نزاعات الاستثمار بين الدول ومواطني الدول الأخرى.

٣. في حال قرر المستثمر إحالة النزاع إلى التحكيم الدولي، يتوجب على كلا الطرفين المتعاقدين الموافقة على إحالة مثل هذا النزاع إلى التحكيم الدولي.

٤. تقوم الهيئة التحكيمية بتسوية النزاع بموجب أحكام هذا الاتفاق، والقوانين المطبقة في البلد المضيف وقواعد ومبادئ القانون الدولي المطبقة. وتكون قرارات التحكيم نهائية وملزمة لكلا طرفي النزاع. ويطبق كلا الطرفين المتعاقدين هذا القرار دون تأخير ويتم أكسائه صيغة التنفيذ وفقاً للقانون المحلي.

٥. خلال إجراءات التحكيم أو تنفيذ قرار التحكيم، لن يقوم الطرف المتعاقد الذي هو طرفاً في النزاع بإثارة اعتراض بأن مستثمر الطرف المتعاقد الآخر قد تلقى بموجب عقد تأمين تعويضاً عن كامل الضرر أو عن جزء منه.

المادة (١١)

حل النزاعات بين الطرفين المتعاقدين فيما يتعلق بتفسير وتطبيق هذا الاتفاق

١. إن أي خلاف بين الطرفين المتعاقدين حول تفسير أو تطبيق هذا الاتفاق سوف تُتم تسويته بقدر الإمكان بواسطة التشاور من خلال القنوات الدبلوماسية.

٢. إذا تعذر تسوية الخلاف بهذه الطريقة خلال فترة ستة أشهر فسوف يتم عرضه بنسب على طلب أي من الطرفين المتعاقدين على هيئة تحكيمية مشكلة لهذا الغرض.

٣. تضم هذه الهيئة ثلاثة محكمين. وخلال شهرين من تاريخ استلام أي من الطرفين المتعاقدين إشعاراً خطياً بطلب التحكيم من الطرف المتعاقد الآخر، فإن كلا من الطرفين المتعاقدين سوف يسمي محكماً واحداً. ويقوم هذان المحكمان خلال مدة شهرين آخرين باختيار محكم ثالث يكون مواطناً من دولة ثالثة لها علاقات دبلوماسية مع كلا الطرفين المتعاقدين. ويتم تسمية المحكم الثالث من قبل الطرفين المتعاقدين كرئيس للهيئة التحكيمية.

٤. إذا لم يتم تشكيل الهيئة التحكيمية خلال أربعة أشهر من تاريخ استلام الإشعار الخطي المتعلق بالتحكيم، يمكن لاي من الطرفين المتعاقدين، في حال عدم وجود أي اتفاق

٢. تتم التحويلات بموجب الاتفاق الحالي دون تأخير غير مبرر وبعملة قابلة للتحويل بصورة حرة وفق سعر الصرف السائد بتاريخ التحويل.

المادة (٨) **الشروط الأكثر تفضيلاً**

١. في حال كان تشريع أحد الطرفين المتعاقدين أو الالتزامات بموجب القانون الدولي القائمة حالياً أو المقامة لاحقاً بين الطرفين المتعاقدين بالإضافة إلى هذا الاتفاق، يتضمن نظاماً سواء كان عاماً أو محدداً، يخول مستثمري الطرف المتعاقد الآخر الحصول على معاملة أكثر تفضيلاً مما ينص عليه هذا الاتفاق، فإن هذا النظام يسود على هذا الاتفاق بالقدر الذي يكون فيه أكثر تفضيلاً.

٢. سوف لن يؤثر هذا الاتفاق على الشروط الأكثر تفضيلاً عما يمنحه هذا الاتفاق، والتي يتم التوصل لاتفاق بشأنها بين أحد الطرفين المتعاقدين ومستثمري الطرف المتعاقد الآخر.

المادة (٩) **الحلول**

إذا قام أحد الطرفين المتعاقدين أو وكيله المخول بتسديد دفعة بموجب تأمين أو كفالة أو عقد تأمين ضد المخاطر غير التجارية ذات علاقة باستثمار مقام من قبل أي من مستثمريه في أراضي الطرف المتعاقد الآخر، يعترف الطرف المتعاقد الأخير بالتنازل عن أي حق أو مطالبة لمثل هذا المستثمر لمصلحة الطرف المتعاقد الأول أو وكيله^٣ المخول وبحق الطرف المتعاقد الأول أو وكيله المخول بأن يقوم بموجب هذا الحلول بممارسة أي حق مماثل ومطالبة بنفس الدرجة التي كان مخولاً بها من سبقة. يتيح هذا الحلول للطرف المتعاقد الأول أو لوكيله أن يكون مستفيداً مباشراً من أية دفعة للتأمين أو أي تعويض يحق للمستثمر.

المادة (١٠) **حل النزاعات بين أحد الطرفين المتعاقدين ومستثمري الطرف المتعاقد الآخر**

١. يتم الإبلاغ خطياً وبصورة تفصيلية عن أي خلاف يمكن أن ينشأ بين أحد الطرفين المتعاقدين ومستثمر الطرف المتعاقد الآخر فيما يتعلق باستثمار في إطار الاتفاق الحالي، وذلك من قبل مستثمر الطرف المتعاقد الأول. ويحاول الطرفان المعنيان قدر الإمكان تسوية هذه النزاعات ودياً.

المادة (٦) التعويض عن الخسائر

١. يمنح مستثمرو أحد الطرفين المتعاقدين الذين تتعرض استثماراتهم في أراضي الطرف المتعاقد الآخر إلى خسائر ناجمة عن حرب أو نزاع مسلح آخر أو ثورة أو حالة طوارئ وطنية أو عصيان أو اضطرابات أو شغب في أراضي الطرف المتعاقد الأخير، معاملة من قبل هذا الطرف المتعاقد، فيما يتعلق بإعادة الملكية أو التأمين أو التعويض أو أي تسوية أخرى.

٢. لن تكون هذه المعاملة أقل تفضيلاً من تلك التي يمنحها الطرف المتعاقد الأخير لمستثمريه أو لمستثمري أي دولة ثالثة، أيهما أكثر تفضيلاً للمستثمرين المعنيين.

٣. بدون المساس بالفقرة (١) ، فإن مستثمر أي طرف متعاقد الذي يعاني في أي حالة من الحالات المشار إليها في تلك الفقرة، من خسارة في أراضي الطرف المتعاقد الآخر ناجمة عن:

أ- مصادرة استثماراته أو جزء منها من قبل القوى أو السلطات لدى هذا الطرف الأخير، أو

ب- تدمير استثماره أو جزء منه من قبل قوى أو سلطات هذا الطرف الأخير، دون أن تقتضي ذلك ضرورة الحالة، يمنح من قبل الطرف المتعاقد الأخير إعادة لملكيته أو تعويضاً عنها يكون في أي من الحالتين عاجلاً وملائماً وفعالاً. تسدد الدفعات الناجمة بدون أي تأخير غير مبرر وتكون قابلة للتحويل بصورة حرة.

المادة (٧) التحويل

١. يضمن كل طرف متعاقد لمستثمري الطرف المتعاقد الآخر التحويل الحر لكافة الدفعات المتعلقة باستثماراتهم. وتشمل هذه التحويلات، على وجه الخصوص، وليس الحصر:

- أ- رأس المال الأولي والمبالغ الإضافية للمحافظة على الاستثمار أو زيادته
- ب- عوائد الاستثمار كما هي معرفة في المادة (١)
- ج- أموال إعادة تسديد القروض المتعلقة باستثمار
- د- التعويضات بموجب المادتين (٥ و ٦)
- هـ- متحصلات البيع الكلي أو الجزئي لاستثمار أو تصفيته
- و- مكتسبات وتعويضات أخرى للأشخاص المرتبطين باستثمار من الخارج
- ز- الدفعات الناجمة عن تسوية نزاع

٤. تمنح المعاملة المشار إليها في الفقرتين ١ و ٢ من هذه المادة على أساس متبادل.

٥. لا يوجد في هذه الاتفاقية ما يمنع أي من الطرفين المتعاقدين من تطبيق إجراءات جديدة يتم اعتمادها في إطار أحد أشكال التعاون الإقليمي المشار إليه في الفقرة ٣ (أ) من هذه المادة والتي تحل محل الإجراءات المطبقة سابقاً من قبل ذلك الطرف المتعاقد.

المادة (٥) نزع الملكية

١. لن يتخذ أي طرف متعاقد بحق استثمارات مستثمري طرف متعاقد آخر أي إجراء لنزع الملكية أو تأميم أو أي إجراءات ذات تأثير مماثل للتأميم أو نزع الملكية (المشار إليه فيما يلي بنزع الملكية) ما لم يكن ذلك لغرض المصلحة العامة، وبموجب قانون، وعلى أساس غير تمييزي ومقابل دفع تعويض عاجل وملائم وفعال.

٢. يعادل هذا التعويض القيمة السوقية العادلة للاستثمار المنزوع ملكيته مباشرة قبل نزع الملكية أو قبل أن يصبح نزع الملكية الوشيك الحدوث معلوماً للجمهور أيهما أقرب (والمشار إليه فيما يلي بتاريخ التقييم).

٣. تحسب هذه القيمة السوقية بعملة قابلة للتحويل بصورة حرة حسب سعر صرف السوق السائد لتلك العملة بتاريخ التقييم. يشمل مبلغ التعويض فائدة تحسب على أساس معدل الليبور (LIBOR) لـ ٦ أشهر المطبق بتاريخ نزع الملكية، ابتداء من التاريخ الفعلي لنزع الملكية ولغاية تاريخ الدفع. يدفع التعويض بدون تأخير ويكون قابلاً للتحقيق بفعالية وقابلاً للتحويل بصورة حرة.

٤. يحق للمستثمر المتضرر القيام، بموجب قانون الطرف المتعاقد الذي قام بنزع الملكية، بمراجعة فورية لحالته من قبل سلطة قضائية أو أية سلطة أخرى مختصة ومستقلة لذلك الطرف المتعاقد، بما يشمل تقييم استثماره ودفع التعويض حسب المبادئ الموضوعية في هذه المادة.

٥. عندما يفوم طرف متعاقد بنزع ملكية أصول شركة منشأة أو مؤسسة بموجب القانون النافذ على أي جزء من أراضيها، والتي يملك مستثمرو الطرف المتعاقد الآخر حصصاً فيها، فإنه يضمن أن تطبق أحكام هذه المادة بطريقة تكفل لمستثمري الطرف المتعاقد الآخر الذين يملكون هذه الحصص تعويضاً عاجلاً وملائماً وفعالاً عن استثمارهم.

المادة (٣) تشجيع وحماية الاستثمارات

١. يشجع كل طرف متعاقد ويخلق ظروفًا مناسبة لمستثمري الطرف المتعاقد الآخر للاستثمار في أراضيهِ، ويقبل هذه الاستثمارات بموجب قوانينه وأنظمتِهِ.
٢. عندما يقبل أحد الطرفين المتعاقدين استثماراً في أراضيهِ، فإنه يفهم بموجب قوانينه وأنظمتِهِ بمنح الأذونات اللازمة ذات العلاقة بهذا الاستثمار وإنجاز اتفاقيات التراخيص وعقود المساعدة الفنية أو التجارية أو الإدارية. يجهد كل من الطرفين المتعاقدين عندما تستدعي الضرورة لإصدار التفويضات الضرورية المتعلقة بأنشطة الاستثماريين وغيرهم من الأشخاص ذوي الكفاءة.
٣. تمنح استثمارات أي من الطرفين المتعاقدين في جميع الأحوال معاملة عادلة ومنصفة، وتتمتع بالحماية والأمن التامين في أراضي الطرف المتعاقد الآخر.
٤. لن يعيق أي من الطرفين المتعاقدين بأية طريقة من خلال إجراءات غير مبررة أو تمييزية، إدارة هذه الاستثمارات أو المحافظة عليها أو استخدامها أو التمتع بها أو توسيعها أو إزالتها. ويتقيد كل من الطرفين المتعاقدين خطياً بأي التزام يمكن أن يكون قد التزم به فيما يتعلق باستثمارات مستثمري الطرف المتعاقد الآخر.

المادة (٤) المعاملة الوطنية وأحكام الدولة الأكثر رعاية

١. إن الاستثمارات المقبولة لمستثمري أحد الطرفين المتعاقدين المنفذة على أراضي الطرف المتعاقد الآخر وفقاً لقوانين وأنظمة هذا الأخير، سوف تلقى لدى الطرف المتعاقد الآخر حماية قانونية ومعاملة عادلة ليست أقل تفضيلاً من تلك الممنوحة لمستثمريه أو لمستثمري أي بلد ثالث التي لها وضع مماثل، أيهما أكثر تفضيلاً.
٢. يمنح كل من الطرفين المتعاقدين مستثمري الطرف المتعاقد الآخر على أراضيهِ، فيما يتعلق بإدارة استثماراتهم أو المحافظة عليها أو استخدامها أو التمتع بها أو توسيعها أو إزالتها، معاملة لا تقل تفضيلاً عن تلك الممنوحة لمستثمريه أو مستثمري أي دولة ثالثة أيهما أكثر تفضيلاً بالنسبة للمستثمر المعني.
٣. لا تفسر المعاملة بموجب الفقرتين ١ و٢ من هذه المادة بطريقة تلزم طرف متعاقد لتقديم أي فائدة أو معاملة أو تفضيل أو ميزة لمستثمري الطرف المتعاقد الآخر واستثماراتهم ناجمة عما يلي:
 - أ- العضوية في أي اتحاد جمركي أو اتحاد اقتصادي أو اتحاد نقدي أو أي منظمة تكامل اقتصادي إقليمي قائمين أو مستقبليين.
 - ب- أية اتفاقية دولية أو ترتيب دولي يتعلق بصورة عامة أو رئيسية بالضرانب أو أي تشريع محلي يتعلق بصورة عامة أو رئيسية بالضرانب .

- تعتبر الاستثمارات المقامة في أراضي أحد الطرفين المتعاقدين من قبل أي كيان قانوني من ذلك الطرف المتعاقد ذاته والتي يملكها فعلياً أو يسيطر عليها مستثمرو الطرف المتعاقد الآخر، كاستثمارات لمستثمري الطرف المتعاقد الأخير في حال تمت إقامتها بموجب قوانين وأنظمة الطرف المتعاقد الأول.

لا يؤثر أي تغيير في الشكل الذي استثمرت فيه الأصول أو أعيد استثمارها على صفتها كاستثمارات.

٢. يعني تعبير "المستثمرين" لأي من الطرفين المتعاقدين ما يلي :

أ- الأشخاص الطبيعيون الحاصلون على جنسية إحدى دولتي الطرفين المتعاقدين طبقاً لقوانينها وأنظمتها.

ب- الأشخاص الاعتباريون المؤسسون أو المندمجون وفقاً لقوانين ذلك الطرف المتعاقد والتي لها مقر في أراضي ذلك الطرف المتعاقد

٣. يعتبر " بدون تأخير " متحققاً إذا تم تحويل ما خلال الفترة التي تتطلبها عبادة الممارسات المالية الدولية.

٤. يعني تعبير " العوائد " المبالغ الناجمة عن استثمار ما، ويشمل بصورة خاصة ولكن ليست حصرية، الأرباح والفوائد وعوائد الأسهم وأرباح رأس المال والجيالات والرسوم.

٥. يعني تعبير " أراضي " :

- فيما يتعلق بالجمهورية القبرصية: مصطلح أراضي يعني أراضي البر والمياه الإقليمية إضافة إلى المنطقة الاقتصادية الحصرية والجرف القاري الممتد خارج حدود المياه الإقليمية لجمهورية قبرص التي لها سلطة قضائية و حقوق سيادية وفقاً للقانون الدولي.

- فيما يتعلق بالجمهورية العربية السورية : تعني كلمة سورية وفقاً للقانون الدولي، أراضي الجمهورية العربية السورية بما فيها مياهها الداخلية وبحرها الإقليمية وباطن هذه الأراضي والقضاء الجوي الذي يعلوها والتي لسورية حقوق سيادية عليها والمناطق البحرية الأخرى والتي لسورية الحق في ممارسة حقوق سيادية عليها لأغراض استكشاف واستغلال وحفظ الموارد الطبيعية.

المادة (٢)

مجال التطبيق

تطبق هذه الاتفاقية على كافة الاستثمارات المتعاقدة من قبل مستثمري أي من الطرفين المتعاقدين، سواء تلك القائمة بتاريخ دخول الاتفاق حيز التنفيذ أو التي تمت إقامتها بعد هذا التاريخ. مع ذلك، لن يطبق هذا الاتفاق على النزاعات التي نشأت قبل دخول الاتفاق الحالي حيز التنفيذ.

**اتفاق بين
حكومة جمهورية قبرص
و
حكومة الجمهورية العربية السورية
حول التشجيع والحماية المتبادلة للاستثمارات**

إن حكومة جمهورية قبرص وحكومة الجمهورية العربية السورية ، المشار إليهما فيما يلي بـ " الطرفين المتعاقدين " ،

أخذتین بعین الاعتبار علاقات الصداقة والتعاون القائمة بين البلدين وشعبيهما؛

ورغبة منهما بخلق ظروف مؤاتية لاستثمارات مستثمري أحد الطرفين المتعاقدين في أراضي الطرف المتعاقد الآخر على أساس المساواة في السيادة والمصلحة المتبادلة؛

واعترافاً منهما بأن الاتفاق حول التشجيع والحماية لهذه الاستثمارات يؤدي إلى حفز نشاطات الاستثمار في البلدين؛

فقد اتفقتا على ما يلي :

**المادة (١)
تعريف**

لأغراض هذا الاتفاق:

١. يعني تعبير " استثمارات " أي نوع من الأصول المستثمرة من قبل مستثمري أحد الطرفين المتعاقدين في أراضي الطرف المتعاقد الآخر، وفقاً لقوانينه وأنظمتيه، بما يشمل، ولكن بصورة غير حصرية :

أ — الأموال المنقولة وغير المنقولة وغيرها من الحقوق مثل الرهون والمزايا والضمانات وأية حقوق مماثلة أخرى؛

ب — الحقوق الناجمة عن الأسهم أو السندات أو أي شكل آخر من الحصص في الشركات أو الشركات المشتركة في أراضي الطرف المتعاقد الآخر؛

ج — براءات الاختراع والنماذج الصناعية والعلامات التجارية والأسماء التجارية وحقوق المعرفة وغيرها من حقوق الملكية الفكرية؛

د — حقوق مزاوله النشاطات الاقتصادية والتجارية الممنوحة بقانون أو بموجب عقد بما فيها امتيازات التنقيب عن المصادر الطبيعية أو استخراجها أو استغلالها.

[GREEK TEXT – TEXTE GREC]

ΣΥΜΦΩΝΙΑ
ΜΕΤΑΞΥ ΤΗΣ ΚΥΠΡΙΑΚΗΣ ΔΗΜΟΚΡΑΤΙΑΣ
ΚΑΙ ΤΗΣ ΣΥΡΙΑΚΗΣ ΑΡΑΒΙΚΗΣ ΔΗΜΟΚΡΑΤΙΑΣ
ΓΙΑ ΤΗΝ ΠΡΟΩΘΗΣΗ
ΚΑΙ ΑΜΟΙΒΑΙΑ ΠΡΟΣΤΑΣΙΑ ΤΩΝ ΕΠΕΝΔΥΣΕΩΝ

Η Κυβέρνηση της Κυπριακής Δημοκρατίας και η Κυβέρνηση της Συριακής Αραβικής Δημοκρατίας (στο εξής καλούμενες τα «Συμβαλλόμενα Μέρη»),

Λαμβάνοντας υπόψη τις υφιστάμενες σχέσεις φιλίας και συνεργασίας μεταξύ των δύο χωρών,

Επιδιώκοντας να δημιουργήσουν ευνοϊκές συνθήκες για τις επενδύσεις των επενδυτών του ενός Συμβαλλόμενου Μέρους στο έδαφος του άλλου Συμβαλλόμενου Μέρους, πάνω σε αμοιβαία βάση και προς αμοιβαίο όφελος, και

Αναγνωρίζοντας ότι η παρούσα Συμφωνία για την προώθηση και αμοιβαία προστασία των επενδύσεων θα ενθαρρύνει τις επενδυτικές δραστηριότητες στις δύο χώρες.

Έχουν συμφωνήσει ως ακολούθως:

Άρθρο 1

Ορισμοί

Για τους σκοπούς της Συμφωνίας αυτής:

1. Ο όρος «επένδυση» θα περιλαμβάνει κάθε είδος ενεργητικού που επενδύεται από επενδυτές ενός των Συμβαλλομένων Μερών στο έδαφος του άλλου Συμβαλλόμενου Μέρους σύμφωνα με τη νομοθεσία και κανονισμούς του τελευταίου και θα περιλαμβάνει, ιδιαίτερα αλλά όχι αποκλειστικά:

- (α) κινητή και ακίνητη περιουσία καθώς και οποιαδήποτε άλλα περιουσιακά δικαιώματα όπως υποθήκες, δικαιώματα κατοχής ή ενέχυρα, εγγυήσεις και άλλα παρόμοια δικαιώματα
- (β) δικαιώματα από μετοχές, χρεώγραφα εταιρειών ή οποιαδήποτε άλλη μορφή συμμετοχής σε εταιρείες, ή κοινοπραξίες στο έδαφος του άλλου Συμβαλλόμενου Μέρους
- (γ) δικαιώματα πνευματικής ιδιοκτησίας, βιομηχανικά σχέδια, τεχνογνωσία, εμπορικά ονόματα και δικαιώματα καλής πίστεως που σχετίζονται με την επένδυση,
- (δ) οποιοδήποτε δικαίωμα για οικονομικές και εμπορικές δραστηριότητες που παραχωρείται με βάση νομοθεσία ή συμφωνία, περιλαμβανομένων διευκολύνσεων για έρευνα, ανόρυξη, καλλιέργεια ή εκμετάλλευση φυσικών πόρων

Επενδύσεις που έγιναν στο έδαφος του ενός των Συμβαλλομένων Μερών από μια νομική οντότητα του ίδιου Συμβαλλόμενου Μέρους η οποία στην πραγματικότητα ανήκει ή ελέγχεται από επενδυτές του άλλου Συμβαλλόμενου Μέρους θα θεωρούνται ως επενδύσεις από επενδυτές του άλλου Συμβαλλόμενου Μέρους εάν αυτές έχουν γίνει με βάση τους νόμους και κανονισμούς του Συμβαλλόμενου Μέρους στο έδαφος του οποίου έγιναν οι επενδύσεις.

Οποιαδήποτε διαφοροποίηση στη μορφή που το ενεργητικό έχει επενδυθεί ή επενδυθεί ξανά δεν θα επηρεάζει το χαρακτήρα του ως επένδυση.

2. Ο όρος «επενδυτές» σημαίνει για το καθένα από τα Συμβαλλόμενα Μέρη:

- (α) φυσικά πρόσωπα που κατέχουν την εθνικότητα εκείνου του Συμβαλλόμενου Μέρους με βάση τη νομοθεσία του,
- (β) νομικά πρόσωπα που εγκαθιδρύθηκαν ή δημιουργήθηκαν με βάση τη νομοθεσία εκείνου του Συμβαλλόμενου Μέρους και που έχουν μόνιμα την έδρα τους στο έδαφος του Συμβαλλόμενου Μέρους.

3. Ο όρος «χωρίς καθυστέρηση» θα θεωρείται ότι ικανοποιείται αν η μεταφορά γίνει μέσα σε λογικά χρονικά πλαίσια που απαιτούνται με βάση τη διεθνή οικονομική πρακτική.

4. Ο όρος «εισόδημα» σημαίνει ποσά που προέρχονται από την επένδυση και, ιδιαίτερα αλλά όχι αποκλειστικά, περιλαμβάνει κέρδη, τοκους που απορρέουν από δάνεια, μερισματα, κεφαλαιουχικά κέρδη, δικαιώματα και αμοιβές.
5. Ο όρος «εδάφη» σημαίνει:
- (α) αναφορικά με την Κυπριακή Δημοκρατία, ο όρος “έδαφος” σημαίνει το έδαφος και τα χωρικά ύδατα καθώς επίσης και την Αποκλειστική Οικονομική Ζώνη και την υφαλοκρηπίδα που επεκτείνεται πέραν από τα όρια των χωρικών υδάτων επί της οποίας η Κυπριακή Δημοκρατία εξασκεί με βάση το διεθνές δίκαιο, κυριαρχία, κυριαρχικά δικαιώματα και δικαιοδοσία.
 - (β) αναφορικά με τη Συριακή Αραβική Δημοκρατία, ο όρος «Συρία» σημαίνει με βάση το διεθνές δίκαιο, τις περιοχές της Συριακής Αραβικής Δημοκρατίας περιλαμβανομένων των υπόγειων/επιφανειακών νερών, χωρικών υδάτων, του υπεδάφους και του εναέριου χώρου επί του οποίου η Συρία έχει κυριαρχικά δικαιώματα καθώς και των θαλάσσιων περιοχών επί των οποίων η Συρία έχει δικαίωμα να εξασκεί κυριαρχικά δικαιώματα για σκοπούς έρευνας, εκμετάλλευσης και διατήρησης των φυσικών πόρων.

Άρθρο 2

Εφαρμογή

Οι πρόνοιες της Συμφωνίας αυτής θα εφαρμόζονται σε όλες τις επενδύσεις που έχουν γίνει από επενδυτές του ενός ή του άλλου Συμβαλλόμενου Μέρους πριν ή που θα γίνουν μετά την έναρξη της ισχύος της. Η Συμφωνία δε θα εφαρμόζεται όμως σ’ ότι αφορά διαφορές που υπήρχαν πριν την έναρξη της ισχύος της παρούσας Συμφωνίας.

Άρθρο 3

Πρόωθηση και Προστασία των Επενδύσεων

1. Κάθε Συμβαλλόμενο Μέρος θα ενθαρρύνει και θα δημιουργεί ευνοϊκές συνθήκες για τους επενδυτές του άλλου Συμβαλλόμενου Μέρους για να πραγματοποιούν επενδύσεις στο

έδαφος του και θα επιτρέπει τέτοιες επενδύσεις σύμφωνα με τη νομοθεσία και τους κανονισμούς του.

2. Όταν ένα Συμβαλλόμενο Μέρος έχει επιτρέψει την πραγματοποίηση μιας επένδυσης στο έδαφος του, θα παρέχει, με βάση τον νόμο και τους κανονισμούς του, τις απαραίτητες άδειες σε σχέση με την επένδυση και την υλοποίηση συμφωνιών και συμβολαίων για τεχνική, εμπορική και διοικητική βοήθεια. Το κάθε Συμβαλλόμενο Μέρος θα προσπαθεί, όταν υπάρχει ανάγκη, να εκδώσει τις απαραίτητες άδειες/εξουσιοδοτήσεις αναφορικά με τις δραστηριότητες εμπειρογνομόνων και άλλων ειδικών

3. Στις επενδύσεις επενδυτών αμοτέρων των Συμβαλλόμενων Μερών θα παρέχεται δίκαια και ισότιμη μεταχείριση και θα απολαμβάνουν πλήρη προστασία και ασφάλεια στο έδαφος του άλλου Συμβαλλόμενου Μέρους.

4. Κανένα από τα δύο Συμβαλλόμενα Μέρη δε θα εμποδίσει με παράλογα, αμφιλεγόμενα ή μέτρα διάκρισης τη διαχείριση, συντήρηση, χρήση, απόλαυση ή διάθεση των επενδύσεων που έγιναν στο έδαφος του από επενδυτές του άλλου Συμβαλλόμενου Μέρους. Το κάθε Συμβαλλόμενο Μέρος θα τηρεί οποιαδήποτε υποχρέωση που έχει καταχωρηθεί γραπτώς σε ότι αφορά τη μεταχείριση των επενδύσεων επενδυτών του άλλου Συμβαλλόμενου Μέρους.

Άρθρο 4

Εθνική Μεταχείριση και Μεταχείριση του Πλέον Ευνοούμενου Κράτους

1. Επενδύσεις επενδυτών του ενός Συμβαλλόμενου Μέρους που έγιναν στο έδαφος του άλλου Συμβαλλόμενου Μέρους σύμφωνα με τη νομοθεσία και τους κανονισμούς του, θα έχουν νομική προστασία και δίκαια μεταχείριση όχι λιγότερο ευνοϊκή από αυτή που παρέχεται στις επενδύσεις των δικών του επενδυτών ή των επενδυτών οποιουδήποτε τρίτου Κράτους, οποιαδήποτε από τις δύο μεταχειρίσεις είναι η πιο ευνοϊκή για τον επενδυτή.

2. Κάθε Συμβαλλόμενο Μέρος θα παρέχει στο έδαφος του στους επενδυτές του άλλου Συμβαλλόμενου Μέρους, σ' ότι αφορά τη διαχείριση, συντήρηση, χρήση, απόλαυση, ανάπτυξη ή διάθεση των επενδύσεών τους, μεταχείριση όχι λιγότερο ευνοϊκή από αυτή που

παρέχεται στους δικούς του επενδυτές ή στους επενδυτές οποιουδήποτε τρίτου Κράτους, οποιασδήποτε από τις δύο μεταχειρίσεις είναι η πιο ευνοϊκή για τον επενδυτή.

3. Η μεταχείριση που παρέχεται βάσει των παραγράφων 1 και 2 του παρόντος Άρθρου δεν θα ερμηνεύεται με τρόπο που να υποχρεώνει ένα από τα Συμβαλλόμενα Μέρη να παραχωρήσει σε επενδυτές του άλλου Συμβαλλόμενου Μέρους και στις επενδύσεις τους, μεταχείριση, πρόνομο ή πλεονέκτημα που δυνατό να παραχωρηθεί από το πρώτο Συμβαλλόμενο Μέρος και που απορρέει από:

- (α) το ότι είναι μέλος σε οποιαδήποτε τελωνειακή ένωση, οικονομική ή νομισματική ένωση ή άλλης μορφής οργανισμό περιφερειακής συνεργασίας στην οποία οποιοδήποτε από τα Συμβαλλόμενα Μέρη συμμετέχει ή δυνατό να συμμετάσχει, και
- (β) οποιαδήποτε διεθνή συμφωνία ή διευθέτηση που σχετίζεται εξολοκλήρου ή κατά κύριο λόγο με θέματα φορολογίας ή εθνική νομοθεσία που αφορά εξολοκλήρου ή κατά κύριο λόγο φορολογικά θέματα

4. Η μεταχείριση που αναφέρεται στις παραγράφους 1 και 2 του Άρθρου αυτού θα παραχρησθεί με βάση την αμοιβαιότητα.

5. Καμιά πρόνοια σε αυτή τη Συμφωνία δεν θα εμποδίσει κανένα από τα Συμβαλλόμενα Μέρη να εφαρμόσει νέα μέτρα, μέσα στα πλαίσια της ανάπτυξης της περιφερειακής συνεργασίας που αναφέρεται στην παράγραφο 3(α) αυτού του Άρθρου, τα οποία μέτρα θα αντικαταστήσουν τα μέτρα που εφαρμόζονταν προηγουμένως από αυτό το συγκεκριμένο Συμβαλλόμενο Μέρος:

Άρθρο 5

Απαλλοτρίωση

1. Επενδύσεις επενδυτών του ενός των Συμβαλλόμενων Μερών στο έδαφος του άλλου Συμβαλλόμενου Μέρους δε θα εθνικοποιούνται ή απαλλοτριώνονται ή θα υπόκεινται σε μέτρα που ισοδυναμούν με εθνικοποίηση ή απαλλοτρίωση (στο εξής αποκαλούμενα «απαλλοτρίωση»), εκτός αν τα μέτρα λαμβάνονται για το δημόσιο συμφέρον, λαμβάνονται

σύμφωνα με τη νόμιμη διαδικασία, δεν εμπεριέχουν διάκριση και συνοδεύονται από την καταβολή άμεσης, επαρκούς και αποτελεσματικής αποζημίωσης.

2. Η αποζημίωση αυτή θα ισοδυναμεί με την εμπορική αξία της επένδυσης που απαλλοτριώθηκε αμέσως πριν την απαλλοτρίωση ή τη δημοσιοποίηση της επικείμενης απαλλοτρίωσης, οποιοδήποτε πραγματοποιηθεί νωρίτερα (στο εξής επικαλούμενη «ημέρα καθορισμού αξίας της επένδυσης»).

3. Η εμπορική αξία θα υπολογίζεται σε ελεύθερα μετατρέψιμο νόμισμα με βάση την τραπεζική ισοτιμία που ίσχυε την ημέρα που καθορίστηκε η αξία της επένδυσης. Η αποζημίωση θα περιλαμβάνει τόκο, που θα υπολογίζεται με βάση το εξαμηνιαίο Διατραπεζικό Επιτόκιο Λονδίνου (LIBOR) που ίσχυε την ημέρα της απαλλοτρίωσης, από την ημερομηνία της απαλλοτρίωσης μέχρι την ημέρα πληρωμής. Η αποζημίωση θα καταβάλλεται χωρίς καθυστέρηση, θα μπορεί να εξαργυρωθεί αμέσως και θα μεταφέρεται ελεύθερα.

4. Ο επηρεαζόμενος επενδυτής¹ θα έχει το δικαίωμα, με βάση τους νόμους του Συμβαλλόμενου Μέρους που διενεργεί την απαλλοτρίωση, άμεσης αναθεώρησης από δικαστική ή άλλη αρμόδια ανεξάρτητη αρχή του Συμβαλλόμενου Μέρους της υπόθεσής του, περιλαμβανομένης και της εκτίμησης της αξίας της επένδυσης και της πληρωμής αποζημίωσης, με βάση τις αρχές που καθορίζονται στο Άρθρο αυτό.

5. Σε περίπτωση που το ένα Συμβαλλόμενο Μέρος απαλλοτριώνει τα περιουσιακά στοιχεία μιας εταιρείας που εγκαθιδρύθηκε ή δημιουργήθηκε με βάση το νόμο στο έδαφος του, και στην οποία επενδυτές του άλλου Συμβαλλόμενου Μέρους έχουν μετοχές, θα διασφαλίσει ότι θα ισχύουν οι πρόνοιες του Άρθρου αυτού ώστε να υπάρχει άμεση, επαρκής και αποτελεσματική αποζημίωση για τις επενδύσεις επενδυτών του άλλου Συμβαλλόμενου Μέρους που είναι ιδιοκτήτες τέτοιων μετοχών.

Άρθρο 6

Αποζημιώσεις για Ζημιές

1. Επενδυτές του ενός Συμβαλλόμενου Μέρους των οποίων οι επενδύσεις έχουν υποστεί ζημιές λόγω πολέμου ή άλλης ένοπλης διαμάχης, επανάστασης, κατάστασης εθνικής

ανάγκης, σύγκρουσης, ταραχής ή άλλου παρόμοιου γεγονότος στο έδαφος του άλλου Συμβαλλόμενου Μέρους, θα απολαμβάνουν από το άλλο Συμβαλλόμενο Μέρος μεταχείριση, σε ότι αφορά αποκατάσταση, αποζημίωση, αμοιβή ή άλλη διευθέτηση.

2. Η μεταχείριση δεν θα είναι λιγότερο ευνοϊκή από εκείνη που παρέχεται από το άλλο Συμβαλλόμενο Μέρος στους δικούς του επενδυτές ή σε επενδυτές οποιουδήποτε τρίτου Κράτους, όποια είναι πιο ευνοϊκή στους συγκεκριμένους επενδυτές.

3. Χωρίς επηρεασμό της παραγράφου 1 του Άρθρου αυτού, ο επενδυτής ενός των Συμβαλλόμενων Μερών, ο οποίος για οποιαδήποτε από τις περιπτώσεις που αναφέρονται στην παράγραφο αυτή, υφίσταται ζημιές στο έδαφος του άλλου Συμβαλλόμενου Μέρους ως αποτέλεσμα:

- (α) απαλλοτρίωσης της επένδυσής του ή μέρους της από τις ένοπλες δυνάμεις ή τις Αρχές του άλλου Συμβαλλόμενου Μέρους, ή
- (β) καταστροφής της επένδυσής του ή μέρους της από τις ένοπλες δυνάμεις ή τις Αρχές του άλλου Συμβαλλόμενου Μέρους, η οποία δεν απαιτείται από τις ανάγκες της περιστάσεως, δικαιούται άμεση και αποτελεσματική αποκατάσταση ή αποζημίωση από το άλλο Συμβαλλόμενο Μέρος, η οποία θα είναι άμεση, ικανοποιητική και αποτελεσματική. Η συνεπαγόμενη πληρωμή θα καταβάλλεται χωρίς καθυστέρηση και θα μεταφέρεται ελεύθερα.

Άρθρο 7

Μεταφορές

1. Το κάθε Συμβαλλόμενο Μέρος θα εγγυάται στους επενδυτές του άλλου Συμβαλλόμενου Μέρους την ελεύθερη μεταφορά όλων των πληρωμών που σχετίζονται με τις επενδύσεις. Οι μεταφορές αυτές θα περιλαμβάνουν ιδιαίτερα, αλλά όχι αποκλειστικά:

- (α) το αρχικό κεφάλαιο και πρόσθετα ποσά για τη συντήρηση και αύξηση της επένδυσης
- (β) εισοδήματα που σχετίζονται με την επένδυση όπως καθορίζονται στο Άρθρο 1
- (γ) ποσά για την αποπληρωμή δανείων που σχετίζονται με την επένδυση,
- (δ) αποζημίωση όπως καθορίζεται στα Άρθρα 5 και 6 της Συμφωνίας αυτής,

- (ε) έσοδα από τη μερική ή ολική πώληση ή ρευστοποίηση των επενδύσεων,
- (στ) ημερομίσθια και άλλης μορφής απολαβές προσωπικού από το εξωτερικό που εργοδοτούνται για σκοπούς της επένδυσης, στο έδαφος του άλλου Συμβαλλόμενου Μέρους,
- (ζ) πληρωμές μετά από τη διευθέτηση επενδυτικών διαφορών.

2. Μεταφορές που γίνονται με βάση την παρούσα Συμφωνία θα γίνονται χωρίς καθυστέρηση, σε ελεύθερα μετατρέψιμο νόμισμα, με βάση την επικρατούσα συναλλαγματική αξία για τρέχουσες συναλλαγές κατά την ημερομηνία της μεταφοράς.

Άρθρο 8

Πιο Ευνοϊκοί Όροι

1. Αν οι πρόνοιες της νομοθεσίας οποιουδήποτε από τα Συμβαλλόμενα Μέρη ή υποχρεώσεις που απορρέουν από το διεθνές δίκαιο που ισχύουν τώρα ή θα καθιερωθούν μεταξύ των Συμβαλλόμενων Μερών, πρόσθετα προς την παρούσα Συμφωνία, περιέχουν κανόνες γενικής ή εξειδικευμένης φύσεως, που παρέχουν δικαίωμα σε επενδύσεις επενδυτών του άλλου Συμβαλλόμενου Μέρους για μεταχείριση πιο ευνοϊκή από αυτή που παρέχεται από την παρούσα Συμφωνία, οι κανόνες αυτοί στο βαθμό που είναι πιο ευνοϊκοί, θα υπερισχύουν της παρούσας Συμφωνίας.

2. Πιο ευνοϊκοί όροι από αυτούς της παρούσας Συμφωνίας που έχουν συμφωνηθεί μεταξύ του ενός από τα Συμβαλλόμενα Μέρη και επενδυτές του άλλου Συμβαλλόμενου Μέρους δεν θα επηρεάζονται από αυτή τη Συμφωνία.

Άρθρο 9

Υποκατάσταση

1. Αν ένα από τα Συμβαλλόμενα Μέρη ή ο εξουσιοδοτημένος εκπρόσωπός του προβεί σε πληρωμή των δικών του επενδυτών με βάση εγγυητικό έγγραφο ή ασφαλιστικό συμβολαιο έναντι μη εμπορικών κινδύνων που παρέχει κάλυψη σε επένδυση στο έδαφος του άλλου Συμβαλλόμενου Μέρους, το δεύτερο Συμβαλλόμενο Μέρος θα αναγνωρίσει τη διαβίβαση οποιουδήποτε δικαιώματος ή απαιτήσεως του επενδυτή προς το πρώτο Συμβαλλόμενο Μέρος

ή τον εξουσιοδοτημένο εκπρόσωπό του, καθώς επίσης και του δικαιώματος του πρώτου Συμβαλλόμενου Μέρους ή του εξουσιοδοτημένου εκπροσώπου του, με βάση την υποκατάσταση, να ασκήσει τα δικαιώματα και τις απαιτήσεις του προκατόχου του στον τίτλο. Αυτή η υποκατάσταση θα παρέχει τη δυνατότητα στο πρώτο Συμβαλλόμενο Μέρος και στον εξουσιοδοτημένο εκπρόσωπό του να είναι ο άμεσος δικαιούχος οποιασδήποτε πληρωμής ή άλλης αποζημίωσης που πιθανόν να δικαιούται ο επενδυτής.

Άρθρο 10

Διαφορές μεταξύ ενός Συμβαλλόμενου Μέρους και Επενδυτών του Άλλου Συμβαλλόμενου Μέρους

1. Οποιοσδήποτε διαφορές που δυνατό να προκύψουν μεταξύ ενός επενδυτή του ενός των Συμβαλλόμενων Μερών και του άλλου Συμβαλλόμενου Μέρους σχετικά με την επένδυση με βάση την παρούσα Συμφωνία, θα υποβάλλονται γραπτώς, μαζί με λεπτομερή στοιχεία, από τον επενδυτή στο άλλο Συμβαλλόμενο Μέρος. Οι διαφορές θα επιλύονται, αν είναι δυνατό, φιλικά μεταξύ των εμπλεκόμενων μερών.

2. Αν η διαφορά δεν μπορεί να διευθετηθεί φιλικά μέσα σε περίοδο έξι μηνών από την έγγραφη ειδοποίηση για απαιτήσεις που αναφέρεται στην παράγραφο 1, ο επενδυτής μπορεί να υποβάλει τη διαφορά, για διευθέτηση, μετά από δική του επιλογή:

- σε αρμόδιο δικαστήριο του Συμβαλλόμενου Μέρους στο έδαφος του οποίου έγινε η επένδυση,
ή
- στο Διαιτητικό Ινστιτούτο του Διαιτητικού Δικαστηρίου του Εμπορικού Επιμελητηρίου στη Στοκχόλμη,
ή
- στο Διαιτητικό Δικαστήριο του Διεθνούς Εμπορικού Επιμελητηρίου στο Παρίσι
ή
- στο Διεθνές Κέντρο Επίλυσης Επενδυτικών Διαφορών (ICSID) που ιδρύθηκε με βάση τη «Σύμβαση της 18^{ης} Μαρτίου 1965 για την Επίλυση Επενδυτικών Διαφορών μεταξύ Κρατών και Πολιτών άλλων Κρατών».

3. Σε περίπτωση που ο επενδυτής αποφασίσει να υποβάλει τη διαφορά σε διεθνή διαιτησία, το κάθε ένα από τα Συμβαλλόμενα Μέρη με την παρούσα πρόνοια, συμφωνεί στην υποβολή της διαφοράς σε διεθνή διαιτησία.

4. Το διαιτητικό δικαστήριο θα αποφασίσει για τη διαφορά με βάση τις πρόνοιες της παρούσας Συμφωνίας, τους νόμους του Συμβαλλόμενου Μέρους στο έδαφος του οποίου έγινε η επένδυση και τις αρχές του διεθνούς δικαίου που βρίσκονται σε ισχύ. Η διαιτητική απόφαση θα είναι τελεσίδικη και δεσμευτική και για τα δύο Μέρη στη διαφορά. Το καθένα Συμβαλλόμενο Μέρος θα εφαρμόζει χωρίς καθυστέρηση την απόφαση της διαιτησίας και η εφαρμογή της απόφασης θα γίνεται σύμφωνα με την εθνική νομοθεσία που ισχύει στο έδαφος του Συμβαλλόμενου Μέρους που πραγματοποιήθηκε η επένδυση.

5. Κατά τη διάρκεια της διαδικασίας της διαιτησίας ή της εφαρμογής της απόφασης της διαιτησίας το Συμβαλλόμενο Μέρος στη διαφορά δεν θα μπορεί να εγείρει ένσταση ότι ο επενδυτής του άλλου Συμβαλλόμενου Μέρους έχει πάρει αποζημίωση με βάση ενός ασφαλιστικού συμβολαίου για όλη ή μέρος της ζημιάς.

Άρθρο 11

Διευθέτηση Διαφορών μεταξύ των Συμβαλλομένων Μερών Αναφορικά με την ερμηνεία και εφαρμογή της Συμφωνίας

1. Οποιαδήποτε διαφορά μεταξύ των Συμβαλλομένων Μερών σχετικά με την ερμηνεία ή εφαρμογή της Συμφωνίας αυτής θα επιλύονται, στο μέτρο του δυνατού, μέσω της διπλωματικής οδού.

2. Αν η διαφορά δεν μπορεί να διευθετηθεί με αυτό τον τρόπο μέσα σε έξι μήνες, θα υποβάλλεται, μετά από αίτημα ενός των Συμβαλλομένων Μερών, σε διαιτητικό δικαστήριο.

3. Το Διαιτητικό Δικαστήριο θα αποτελείται από τρία μέλη. Μέσα σε δύο μήνες από την ημερομηνία που το ένα από τα Συμβαλλόμενα Μέρη λαμβάνει γραπτή ειδοποίηση για διαιτησία από το άλλο Συμβαλλόμενο Μέρος, το κάθε ένα από τα Συμβαλλόμενα Μέρη θα διορίσει ένα μέλος του Δικαστηρίου. Αυτά τα δύο μέλη μέσα σε δύο μήνες θα επιλέξουν το τρίτο μέλος, ένα πολίτη τρίτου Κράτους, με το οποίο έχουν διπλωματικές σχέσεις και τα δύο Μέρη. Το τρίτο μέλος θα διοριστεί ως Πρόεδρος του Δικαστηρίου.

4. Αν μέσα σε τέσσερις μήνες από την ημερομηνία λήψης της γραπτής αίτησης για διαιτησία δεν έχουν γίνει οι αναγκαίοι διορισμοί, ένα από τα δύο Συμβαλλόμενα Μέρη μπορεί, στην απουσία άλλης συμφωνίας, να καλέσει τον Πρόεδρο του Διεθνούς Δικαστηρίου για να προβεί στους αναγκαίους διορισμούς. Αν ο Πρόεδρος είναι πολίτης οποιουδήποτε από τα Συμβαλλόμενα Μέρη, ή αν παρεμποδίζεται καθ' οιονδήποτε τρόπο να ασκήσει τα καθήκοντα αυτά, το επόμενο στην ιεραρχία μέλος του Διεθνούς Δικαστηρίου, που δεν είναι πολίτης οποιουδήποτε από τα Συμβαλλόμενα Μέρη, θα κληθεί να κάμει τους αναγκαίους διορισμούς.
5. Το Διαιτητικό Δικαστήριο θα καθορίζει τη διαδικασία που θ' ακολουθεί, εκτός και αν τα δύο Μέρη αποφασίσουν διαφορετικά. Το Διαιτητικό Δικαστήριο θα πάρει την απόφασή του σύμφωνα με τις πρόνοιες της παρούσας Συμφωνίας, και τις αρχές του διεθνούς δικαίου που βρίσκονται σε εφαρμογή.
6. Το Διαιτητικό Δικαστήριο θα πάρει την απόφασή του με πλειοψηφία και η απόφαση θα είναι δεσμευτική και για τα δύο Μέρη. Το Διαιτητικό Δικαστήριο, μετά από αίτημα του ενός Συμβαλλομένου Μέρους, θα δώσει το δικαιολογητικό για την απόφασή του.
7. Κάθε Συμβαλλόμενο Μέρος θα αναλαμβάνει τις δαπάνες του δικού του διαιτητή και της εκπροσώπησής του στη διαιτητική διαδικασία. Οι άλλες δαπάνες, περιλαμβανομένων των δαπανών για τον Πρόεδρο θα αναλαμβάνονται ισομερώς από τα δύο Συμβαλλόμενα Μέρη.

Άρθρο 12

Ουσιώδη Συμφέροντα Ασφάλειας

Καμιά από τις πρόνοιες της Συμφωνίας αυτής δεν θα ερμηνεύεται ως περιοριστική ώστε να εμποδίζει οποιουδήποτε από τα Συμβαλλόμενα Μέρη από του να πάρει μέτρα για εκπλήρωση υποχρεώσεών του που αφορούν τη διατήρηση της διεθνούς ειρήνης και ασφάλειας.

Άρθρο 13

Άλλες Πρόνοιες

1. Καθένα από τα Συμβαλλόμενα Μέρη θα εξετάζει με καλή πίστη και, σύμφωνα με τους νόμους του, τους κανονισμούς και τις ακολουθούμενες διοικητικές διατάξεις, αιτήσεις για την είσοδο και παραμονή των επενδυτών, υπαλλήλων και εργατών του άλλου Μέρους, που συνδέονται με δραστηριότητες σχετικές με τις επενδύσεις.

2. Τα Συμβαλλόμενα Μέρη δε θα αποκλείουν ή παρεμποδίζουν τις εταιρείες μεταφορών του άλλου Συμβαλλόμενου Μέρους και, σύμφωνα με τους νόμους και τους κανονισμούς τους, όταν είναι αναγκαίο, θα εκδίδουν άδειες για τη μεταφορά αγαθών και προσώπων σε σχέση με τις επενδύσεις που έγιναν.

Άρθρο 14

Έναρξη Ισχύος, Διάρκεια και Λήξη

1 Η Συμφωνία αυτή θα τεθεί σε ισχύ τρεις μήνες μετά από την ημερομηνία που θα ληφθεί η τελευταία ειδοποίηση και ότι τα δύο Συμβαλλόμενα Μέρη έχουν συμπληρώσει όλες τις αναγκαίες εσωτερικές νομικές διαδικασίες που απαιτούνται για να τεθεί σε ισχύ η διεθνής Συμφωνία. Η Συμφωνία θα ισχύει αρχικά για περίοδο δέκα ετών και μετά θα ανανεώνεται αυτόματα για περίοδο δέκα χρόνων κάθε φορά.

2. Αυτή η Συμφωνία δεν θα περιορίζει το δικαίωμα οποιουδήποτε από τα Συμβαλλόμενα Μέρη να τροποποιήσει ολόκληρη ή μέρος της Συμφωνία ή να τερματίσει τη Συμφωνία οποιαδήποτε στιγμή κατά τη διάρκεια της ισχύος της.

3. Σε τέτοια περίπτωση, αν τα δύο Συμβαλλόμενα Μέρη δεν συμφωνήσουν για τροποποίηση ή τερματισμό της παρούσας Συμφωνίας μέσα σε 6 μήνες μετά τη γραπτή αίτηση του Συμβαλλόμενου Μέρους που ζητά την τροποποίηση ή τον τερματισμό προς το άλλο Συμβαλλόμενο Μέρος, το Μέρος που έκανε την αίτηση θα δικαιούται να αποκηρύξει όλη τη Συμφωνία μέσα σε 30 ημέρες από την ημέρα που έληξε η περίοδος των 6 μηνών που αναφέρεται πιο πάνω. Τέτοια αποκήρυξη της Συμφωνίας θα γίνει μέσω της διπλωματικής οδού και θα θεωρείται ως ειδοποίηση για τερματισμό της Συμφωνίας. Σε αυτή την περίπτωση η Συμφωνία θα τερματιστεί 6 μήνες μετά την ημέρα παραλαβής της πιο πάνω


ειδοποίησης από το άλλο Συμβαλλόμενο Μέρος, εκτός αν αυτή η ειδοποίηση αποσυρθεί, αφού συμφωνήσουν και τα δύο Μέρη, πριν τη λήξη της περιόδου ειδοποίησης για αποκήρυξη της Συμφωνίας.

4. Αναφορικά με επενδύσεις που έγιναν πριν από την ημερομηνία τροποποίησης ή τερματισμού της Συμφωνίας αυτής, οι πρόνοιες όλων των άλλων Άρθρων της Συμφωνίας θα συνεχίσουν να παραμένουν σε ισχύ για περαιτέρω περίοδο δέκα ετών από την ημερομηνία τροποποίησης ή τερματισμού της.

ΠΡΟΣ ΕΠΙΒΕΒΑΙΩΣΗ ΤΩΝ ΠΙΟ ΠΑΝΩ, οι πιο κάτω δεόντως εξουσιοδοτημένοι εκπρόσωποι των δύο Κυβερνήσεων, έχουν υπογράψει τη Συμφωνία αυτή.

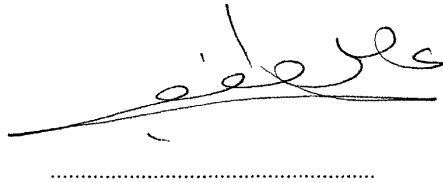
ΕΓΙΝΕ στη Δαμασκό στις 10 Ιουνίου 2007 σε δύο αντίγραφα στην Ελληνική, Αραβική και Αγγλική γλώσσα και όλα τα κείμενα είναι εξίσου αυθεντικά. Σε περίπτωση διαφωνίας αναφορικά με την ερμηνεία το Αγγλικό κείμενο θα υπερισχύει.

ΓΙΑ ΤΗΝ ΚΥΒΕΡΝΗΣΗ ΤΗΣ
ΚΥΠΡΙΑΚΗΣ ΔΗΜΟΚΡΑΤΙΑΣ



Μιχάλης Σαρρής
ΥΠΟΥΡΓΟΣ ΟΙΚΟΝΟΜΙΚΩΝ

ΓΙΑ ΤΗΝ ΚΥΒΕΡΝΗΣΗ ΤΗΣ
ΣΥΡΙΑΚΗΣ ΑΡΑΒΙΚΗΣ ΔΗΜΟΚΡΑΤΙΑΣ



Dr Amer Husni Lutfi
ΥΠΟΥΡΓΟΣ ΟΙΚΟΝΟΜΙΑΣ ΚΑΙ ΕΜΠΟΡΙΟΥ

[ENGLISH TEXT – TEXTE ANGLAIS]

AGREEMENT BETWEEN
THE GOVERNMENT OF THE REPUBLIC OF CYPRUS
AND THE GOVERNMENT OF THE
SYRIAN ARAB REPUBLIC
ON THE PROMOTION AND RECIPROCAL
PROTECTION OF INVESTMENTS

The Government of the Republic of Cyprus and the Government of the Syrian Arab Republic hereafter referred to as “Contracting Parties” .

Bearing in mind the friendly and cooperative relations existing between the two countries and their people;

Intending to create favourable conditions for investments by investors of one Contracting Party in the territory of the other Contracting Party on the basis of sovereign equality and mutual benefit;

and

Recognizing that the Agreement on the promotion and reciprocal protection of such investments will be conducive to the stimulation of investment activities in both countries;

Have agreed as follows:

Article 1

Definition

For the purpose of this Agreement:

1- The term “investments” shall mean any kind of asset invested by investors of one Contracting Party in the territory of the other Contracting Party, in conformity with the laws and regulations of the latter, including, but not exclusively:

- a- movable and immovable property as well as other rights such as mortgages, privileges, and guarantees and any other similar rights;
- b- rights derived from shares, bonds or any other form of interest in companies or joint ventures in the territory of the other Contracting Party;
- c- patents, industrial designs, trade marks, trade names, know how, and other intellectual property rights;
- d- rights to undertake economic and commercial activities conferred by law or by virtue of a contract, including concessions to search for, cultivate, extract or exploit natural resources.

Investments made in the territory of one Contracting Party by any legal entity of that same Contracting Party which is actually owned or controlled by investors of the other Contracting Party shall likewise be considered as investments of investors of the latter Contracting Party if they have been made in accordance with the laws and regulations of the former Contracting Party.

Any change in the form in which assets are invested or reinvested does not affect their character as investments.

2- The term “ investors “ means with regard to either Contracting Party:

- a- natural persons who have nationality of one of the two states in accordance with its laws and regulations;

b- legal persons constituted or incorporated in compliance with the law of that Contracting Party and having their seat in the territory of the same Contracting Party.

3- The term "without delay": shall be deemed to be fulfilled if a transfer is made within such period as is normally required by international financing practices.

4- The term "returns" means the amounts yielded by an investment in particular though not exclusively includes, profits, interests, dividends, capital gains, royalties and fees.

5- The term "territory" means:

- for the Republic of Cyprus: The term "territory" designate the land territory and territorial waters, as well as the exclusive economic zone and the continental shelf that extend outside the limits of the territorial waters of the Republic of Cyprus over which it has jurisdiction and sovereign rights, pursuant to international law.
- for the Syrian Arab Republic: The term "Syria" means, in accordance with international law, the territories of the Syrian Arab Republic including its internal waters, territorial sea, the subsoil thereof and the airspace above them to which Syria has sovereign rights and other maritime areas to which Syria has the rights to exercise sovereign rights for the purposes of exploration, exploitation and conservation of natural resources.

Article 2

Scope of Application

This Agreement shall apply to all investments made by investors of either Contracting Party, whether existing at or made after the date of its entry into force. It shall not, however, apply to disputes which have arisen before the entry into force of the present Agreement.

Article 3

Encouragement and Protection of Investments

- 1- Either Contracting Party shall encourage and create favourable conditions for investors of the other Contracting Party to invest in its territory, and shall admit such investment in accordance with its laws and regulations.
- 2- When a Contracting Party shall have admitted an investment in its territory, it shall, in accordance with its laws and regulations, grant the necessary permits in connection with such an investment and with the carrying out of licensing agreements and contracts for technical, commercial or administrative assistance. Each Contracting Party shall, whenever needed, endeavour to issue the necessary authorizations concerning the activities of consultants and other qualified persons.
- 3- Investments of investors of either Contracting Party shall at all times be accorded fair and equitable treatment and shall enjoy full protection and security in the territory of the other Contracting Party.

4- Neither Contracting Party shall in any way impair by unreasonable or discriminatory measures the management, maintenance, use, enjoyment, expansion or disposal of such investments. Each Contracting Party shall observe any obligation in writing it may have entered into with regard to investments of investors of the other Contracting Party.

Article 4

National Treatment and Most Favoured Nation Provisions

1 -Admitted Investments of investors of one Contracting Party effected within the territory of the other Contracting Party in accordance with the laws and regulations of the latter, shall receive in the other Contracting Party legal protection and fair treatment not less favourable than that accorded to investments of its own investors or to investors of any third state which are in a comparable situation, whichever is more favourable.

2 -Each Contracting Party shall in its territory accord to investors of the other Contracting Party, as regards to their management, maintenance, use, enjoyment, expansion or disposal of their investment, treatment no less favourable than that accorded to its own investors or to investors of any third State whichever is more favourable to the investor concerned.

3 -The treatment under paragraphs 1 and 2 of this Article shall not be construed so as to oblige one Contracting Party to extend to the investors of the other Contracting Party and their investments the benefit of any treatment, preference or privilege resulting from:

- a- membership to any existing or future customs union, economic union, monetary union or any other regional economic integration organisation, and
- b- any international agreement or arrangement relating wholly or mainly to taxation or any domestic legislation relating wholly or mainly to taxation.

4 -The treatment referred to in paragraphs 1 and 2 of this Article will be granted on the basis of reciprocity.

5 -Nothing in this Agreement shall prevent either Contracting Party from applying new measures adopted within the framework of one of the forms of regional cooperation referred to in paragraph 3(a) of this Article which replace the measures previously applied by that Contracting Party.

Article 5

Expropriation

1. Investments of investors of either Contracting Party in the territory of the other Contracting Party shall not be nationalized, expropriated or subjected to measures having equivalent effect to nationalization or expropriation (hereinafter referred to as "expropriation") except for public interest, in accordance with due process of law, on a non discriminatory basis and against the payment of prompt, adequate and effective compensation.

2. Such compensation shall amount to the fair market value of the investment expropriated immediately before the expropriation or impending expropriation became publicly known, whichever is the earlier (hereinafter referred to as the "valuation date").
3. Such market value shall be calculated in a freely convertible currency at the market rate of exchange prevailing for that currency on the valuation date. Compensation shall include interest calculated on the basis of the 6-month LIBOR rate applicable on the date of expropriation, from the actual date of expropriation until the date of payment. Compensation shall be paid without delay, be effectively realizable and freely transferable.
4. The investor affected shall have the right, under the law of the Contracting Party making the expropriation, to prompt review, by a judicial authority or other competent and independent authority of that Contracting Party, of its case, including the valuation of its investment and the payment of compensation, in accordance with the principles set out in this Article.
5. Where a Contracting Party expropriates the assets of a company which is incorporated or constituted under the law in force in any part of its own territory, and in which investors of the other Contracting Party own shares, it shall ensure that the provisions of this Article are applied so as to guarantee prompt, adequate and effective compensation in respect of their investment to such investors of the other Contracting Party who are owners of those shares.

Article 6

Compensation for Losses

1. Investors of one Contracting Party, whose investment in the territory of the other Contracting Party suffer losses owing to war or other armed conflict, revolution, a state of national emergency, revolt, insurrection or riot in the territory of the latter Contracting Party, shall be accorded by the latter Contracting Party treatment, as regards restitution, indemnification, compensation or other settlement.
2. The treatment shall not be less favourable than that which the latter Contracting Party accords to its own investors or investors of any third state, whichever is more favourable to the investors concerned.
3. Notwithstanding paragraph 1, an investor of any Contracting Party who, in any of the situations referred to in that paragraph, suffers a loss in the territory of the other Contracting Party resulting from
 - a. requisitioning of its investment or part thereof by the latter's forces or authorities; or
 - b. destruction of its investment or part thereof by the latter's forces or authorities, which was not required by the necessity of the situation, shall be accorded by the latter Contracting Party restitution or compensation which in either case shall be prompt, adequate and effective. Resulting payments shall be made without undue delay and be freely transferable.

Article 7

Transfers

1. Each Contracting Party shall guarantee to investors of the other Contracting Party the free transfer of all payments relating to their investment. Such transfers shall include, in particular, though not exclusively:
 - a. the initial capital and additional amounts for the maintenance or increase of an investment;
 - b. investment returns, as defined in Article 1;
 - c. funds in repayment of loans related to an investment;
 - d. compensations provided for under Articles 5 and 6;
 - e. proceeds from the total or partial sale or liquidation of an investment;
 - f. earnings and other remuneration of personnel engaged from abroad in connection with an investment;
 - g. payment arising out of the settlement of a dispute.
2. Transfers under the present Agreement shall be made without undue delay in a freely convertible currency at the market rate of exchange prevailing on the date of transfer.

Article 8

More Favourable Terms

1. If the legislation of either Contracting Party or obligations under international law existing at present or established hereafter between the Contracting Parties in addition to this Agreement contain a regulation, whether general or specific, entitling investments by

investors of the other Contracting Party to a treatment more favourable than that provided for by this Agreement, such regulation shall, to the extent that it is more favourable, prevail over this Agreement.

2. More favourable terms than those of this Agreement which have been agreed to by one of the Contracting Parties with investors of the other Contracting Party shall not be affected by this Agreement.

Article 9

Subrogation

If one Contracting Party or its designated Agency makes a payment under an indemnity, guarantee or contract of insurance against non-commercial risks given in respect of an investment made by any of its investors in the territory of the other Contracting Party, the latter Contracting Party shall recognize the assignment of any right or claim of such investor to the former Contracting Party or its designated Agency and the right of the former Contracting Party or its designated Agency to exercise, by virtue of subrogation, any such right and claim to the same extent as its predecessor in title. This subrogation will make it possible for the former Contracting Party or its designated Agency to be the direct beneficiary of any payment for indemnification or other compensation to which the investor could be entitled.

Article 10

Disputes between one Contracting Party And Investors of the other Contracting Party

- 1 - Dispute that may arise between one of the Contracting Parties and an investor of the other Contracting Party with regard to an investment in the sense of the present Agreement, shall be notified in writing, including a detailed information, by the investor to the former Contracting Party. As far as possible, the parties concerned shall endeavour to settle these disputes amicably.

- 2 - If this dispute cannot be settled amicably within six months from the date of the written notification mentioned in paragraph 1, the dispute may be submitted, at the choice of the investor, to:
 - The competent court of the Contracting Party in whose territory the investment was made; or
 - The Arbitration Institute of the Arbitral Tribunal of the Chamber of Commerce in Stockholm; or
 - The Arbitral Tribunal of the International Chamber of Commerce in Paris; or
 - The International Centre for the Settlement of Investment Disputes (ICSID) established by the Convention of 18 March 1965 on the Settlement of Investment Disputes between States and Nationals of Other States.

- 3- In the case that the investor decides to submit the dispute to international arbitration, each Contracting Party hereby consents to the submission of such dispute to international arbitration.

- 4- The arbitral tribunal shall settle the dispute in accordance with the provisions of this Agreement, applied laws at the hosting country and the applicable rules and principles of international law. The awards of arbitration shall be final and binding on both parties to the dispute. Each Contracting Party shall carry out without delay any such award and such award shall be enforced in accordance with domestic law.

5. During arbitration proceedings or the enforcement of the award, a Contracting Party involved in the dispute shall not raise the objection that the investor of the other Contracting Party has received under an insurance contract in respect of all or part of the damage.

Article 11

Settlement of disputes between the two Contracting Parties concerning the interpretation and application of this Agreement

1. Any dispute between the Contracting Parties concerning the interpretation or application of this Agreement shall, as far as possible, be settled by consultation through diplomatic channels.

2. If a dispute cannot thus be settled within six months, it shall, upon the request of either Contracting Party, be submitted to an ad hoc arbitral tribunal.

3. Such tribunal comprises of three arbitrators. Within two months from the date on which either Contracting Party receives the

written notice requesting for arbitration from the other Contracting Party, each Contracting Party shall appoint one arbitrator. Those two arbitrators shall, within further two months, together select a third arbitrator who is a national of a third state which has diplomatic relations with both Contracting Parties. The third arbitrator shall be appointed by the two Contracting Parties as chairman of the arbitral tribunal.

4. If the arbitral tribunal has not been constituted within four months from the date of the receipt of the written notice for arbitration, either Contracting Party may, in the absence of any other agreement, invite the President of the International Court of Justice to appoint the arbitrator (s) who has or have not yet been appointed. If the President is a national of either Contracting Party or is otherwise prevented from discharging the said function, the next most senior member of the International Court of Justice who is not a national of either Contracting Party shall be invited to make the necessary appointment (s).
5. The arbitral tribunal shall determine its own procedure, unless the contracting parties mutually agree otherwise. The tribunal shall reach its award in accordance with the provisions of this Agreement and the principles of international law recognized by both Contracting Parties.
6. The tribunal shall reach its award by a majority of votes. Such award shall be final and binding on both Contracting Parties. The ad hoc arbitral tribunal shall, upon the request of either Contracting Party, explain the reasons of its award.

7. Each Contracting Party shall bear the cost of its appointed arbitrator and of its representation in arbitral proceedings. The relevant costs of the chairman and the tribunal shall be borne in equal parts by the Contracting Parties.

Article 12

Essential Security Interest

Nothing in this Agreement shall be construed to prevent either Contracting Party from taking measures to fulfill its obligations with respect to the maintenance of international peace or security.

Article 13

Other Provisions

1. Either Contracting Party shall in accordance with its laws, regulations and administrative practices followed, examine in good faith applications for the entrance and stay of the investors, employees and workers of the other Party who are involved in activities connected with the investments.
2. The Contracting Parties shall not exclude or hinder the transport agencies of the other Contracting Party and in accordance to their laws and regulations, whenever necessary shall issue permits for the transportation of goods and persons in connection with the investment made.

Article 14

Entry into Force, Duration and Termination

- 1- The present Agreement shall enter into force three months after the date of the latest notification by any Contracting Party of the accomplishment of its internal procedures of ratification. It shall remain in force for a period of ten years and shall continue in force thereafter for another period of ten years and so forth.

- 2- This Agreement shall not prejudice the right of the Contracting Parties to amend in whole or in part or to terminate this Agreement at any time during its period of validity.

- 3- In such an eventuality, if the Contracting Parties do not reach an agreement on any modification to or termination of this Agreement within six months after a written request by the Contracting Party seeking such modification to the other Contracting Party, the Party that had made the said request shall be entitled to denounce the whole Agreement within thirty (30) days from the lapse of the set six (6) months period. Such denunciation shall be made through diplomatic channels and shall be considered as a notice of termination of this Agreement. In such a case the Agreement shall terminate six (6) months after the date of receipt of the said notice by the other Contracting Party, unless such notice is withdrawn by mutual agreement before the expiry of this period of notice.

4- In respect of investments made prior to the date of amendment or termination of this Agreement become effective, the provisions of Article 1 to 14 shall remain in force for a further period of ten years from the date of amendment or termination of the present Agreement.

WITNESS WHEREOF, the undersigned, being duly authorized thereto by their respective Governments, have signed this Agreement.

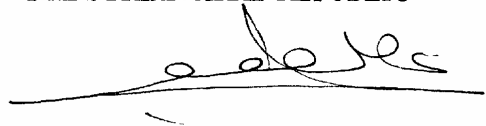
Done in Damascus on 10th June 2007 duplicate in Greek, Arabic and English, all texts being equally authentic. In case of divergence of interpretation, the English text shall prevail.

**FOR THE GOVERNMENT OF
THE REPUBLIC OF CYPRUS**



.....
Michalis Sarris
MINISTER OF FINANCE

**FOR THE GOVERNMENT OF
THE SYRIAN ARAB REPUBLIC**



.....
Dr Amer Husni Lutfi
MINISTER OF ECONOMY
AND TRADE